مقدمة

إن مرور ربع قرن كامل على قيام ثورة ٢٣ يوليو ، وما انتهت إليه هذه الثورة التى كانت توصف بأنها « مستمرة » إلى مرحلة من « الاستقرار » اتخذت شكل انتقال من « الشرعية الثورية » إلى « الشرعية الدستورية » فى ظل ثورة التصحيح – أمر يحتاج إلى أن نقف عنده بالتأمل والتحليل والنقد والتقويم.

وليس فى نيتى أن أستعرض تاريخ الثورة ومراحلها بإنجازاتها الرائعة وكبواتها الأليمة ، أو ما اصطلحنا على تسميته فى قاموسنا السياسى الحديث : « الإيجابيات » و« السلبيات » . فهذه مهمة لا يمكن أداؤها الأداء الصحيح الموضوعى إلا بناء على الوثائق التى تحققها لجنة تاريخ الثورة ، والتى لا أتوقع لها أن تفرغ من مهمتها قبل سنوات .

ولكنى أود أن أعرض لتجربة السنوات الأخيرة التى بدأت فى ١٥ مايو ١٩٧١

obeikandl.com

والتى عبر عنها فى بداية الأمر بأنها « حركة تصحيح » لمسار ثورة يوليو ثم وصفت بعد حرب أكتوبر بأنها « ثورة تصحيح » اكتملت لها مقومات الثورة . فنحن ما زلنا نعيش هذه السنوات ، بل ربما كان لى دور فيها ، وهى سنوات لا يوجد بشأنها ما هو خاف ، مما قد يحتاج لجلائه الكشف عن وثائق أو سماع شهود . .

ومع ذلك فإن تقويم تجربة السنوات الأخيرة قد يقتضى منى فى كثير من الأحيان الرجوع إلى تجربة السنوات التى سبقتها ، فلا يمكن أن تنفصل السنوات التى بدأت فى ١٥ مايو ١٩٧١ عن السنوات التى سبقتها ، وهى فى النهاية مرحلة من مراحل ثورة ٢٣ يوليو . . وفى هذه الحدود وحدها قد يكون تناولى لما سبق .

وسأحاول ألا أبدى رأياً إلا بعد أن أقدم الوقائع الصحيحة التى يمكن أن ينبنى عليها الرأى . . وإنى قابل سلفاً لأى اختلاف فى الرأى بل متوقع له . ولكن ما أرجوه أن يتحقق أقل قدر من الاختلاف حول « الحقائق والوقائع » ليتسع المجال لأوسع قدر لاختلاف الرأى حول ما يمكن استخلاصه من هذه الحقائق والوقائع .

إن هناك من يقول مثلا إن ثورة التصحيح فى حقيقتها بداية لتصفية الاشتراكية التى تطورت إليها ثورة ٢٣ يوليو فى الستينيات . . بل هناك من يصفها بأنها « ثورة على الثورة » أو « ثورة مضادة » ، وهناك من يحلو له التفرقة بين ما يسميه « مراجعة للتصحيح » وبين ما يسميه « تراجعا للتغيير » . . بل إننا إلى عهد قريب وفى معرض الدفاع عن التصحيح . . عرضنا من خلال وثائق مطبوعة للاتحاد الاشتراكى نظرية أن هناك فارقاً بين « المراجعة » و « التراجع » . « فإذا كان التراجع يعنى النزول عن المبادئ والأهداف فإن المراجعة تعنى ، حفاظاً على المبادئ والأهداف ، إعادة النظر فى الأساليب والسياسات » ، ثم تمضى هذه الوثيقة فتؤكد بشكل قاطع « بما لا يدع مجالا للشك أو للتشكيك التزامنا الكامل بمواثيق ثورتنا » .

(من ورقة المؤتمر المشترك للجنة المركزية ومجلس الشعب – المتغيرات الدولية وتأثيرها فى مسار العمل الوطنى – القاهرة ٤ أغسطس ١٩٧٣)

وإنى أرجو لهذه الدراسة التى أقدمها ألا تقع فى إسار التعبيرات التى تتسم بالتعميم . فكل الاصطلاحات والشعارات التى حذقناها على مدى خمسة وعشرين عاماً قد تكون استخلاصاً خاطئا إذا بنيت على مقدمات غير صحيحة أو غير دقيقة . . وهب أن بعض المفاهيم الجديدة المطروحة تعد تراجعاً عن مفاهيم سابقة . . فهل يكفى ذلك وحده لنقدها ؟

إننى لا أريد للنقاش أن يبدأ من مسلمات مفترضة مثل أن يكتفى بعضنا بأن يقول إن تشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية . . ردة عن الاشتراكية . . وبالتالى فهو إجراء يستوجب النقد . . فيجىء الرد . . عفويا وأشبه برد فعل تلقائى . . مكتفياً بالقول بأننا لا نريد « اشتراكية توزيع الفقر » أو أن « الاتحاد السوفييتى نفسه قد انفتح على الغرب » . . وكأن الاتحاد السوفييتى طرف فى صحيح هذا النقاش .

بل يجب أن نبدأ المناقشة الموضوعية فنحدد حجم التغيير . . ففى هذا المثال نبين القدر الذى أعطى لتشجيع القطاع الخاص والأجنبى على الاستثمار . . وما هى ضوابطه ؟ وهل هى كافية ؟ وهل هناك مخاطر على الاقتصاد القومى من ذلك أم أن هناك حاجة ملحة إلى هذه الاستثمارات ؟

بهذا المنهج العقلانى المستنير فى عرض الوقائع واستخلاص الرأى يمكن لنا أن نجرى حواراً موضوعيا ينير الطريق أمام المناقشة .

ثم إننى أرجو فيما أبديه من رأى ألا أقع فى التناقض الذى يقع فيه بعضنا أحياناً ، حينما يدعو إلى الحرية والديموقراطية ، والرأى الآخر ، بل إلى الترحيب بقيام المعارضة ثم يضيق بهذا كله ويتحدث من منطق « الشمولية » التى يرفضها . والذى يقول مثلا إنه لا يوجد لدينا « وضوح فكرى » يقدم من جديد ولو بحسن نية دعوة إلى العودة إلى الشمولية فى الفكر ، وينسى أنه وقد قامت أحزاب سياسية ، فإن على كل حزب سياسى أن « يوضح فكره » وأنه لا يمكن أن نصوغ « فكراً موحداً » فى ظل نظام يقوم على التعدد . .

وحينما كنا نقول فيما مضى الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب ، أيجوز لأحدنا اليوم بنفس المنطق الذى يرفضه أن يقول « الحرية كل الحرية لأنصار الديموقراطية ولا حرية لأعداء الديموقراطية » !

بهذا المنهج فى عرض الوقائع واستخلاص الرأى . . سأحاول أن أتقدم مستكشفاً معالم الطريق الذى بدأنا السير فيه منذ ١٥ مايو ١٩٧١ . وسنجد أننا نواجه علامة استفهام كبيرة تحكم كل التساؤلات الأخرى . .

علامة استفهام كبيرة : أطريق الديموقراطية الذى اخترناه كان تضحية بطريق الاشتراكية الذى كنا نمضى عليه ، أم أنه كان مزجا محتماً بين الاثنين ؟ وإلى أى حد يؤثر هذا المزج فى كل منهما ؟ إلى أى حد يبعدنا مزج الديموقراطية مع الاشتراكية عن الإشتراكية بمفهومها العلمى الذى كانت له معالم كادت تتحدد فى منتصف الستينيات ؟ وإلى أى حد يبعدنا مزجنا للإشتراكية مع الديمقراطية عن الديموقراطية بمفهومها الليبرالى الذى كان منتهى أمل الحركات السياسية فى مصر قبل الثورة ؟

وبمعنى آخر هل يمكن أن يؤثر قيام ديموقراطية سياسية مبناها تعدد الأحزاب على منطق التحول إلى الاشتراكية ، لأن الديموقراطية الليبرالية بطبيعتها تقتضى الحد من تدخل الدولة مما لا يتفق مع طبيعة بناء الاشتراكية ؟ ولأن تحقيق هذه الاشتراكية يتطلب قدراً أكبر من تدخل الدولة قد يضيق وقد يتسع وفق المراحل التى يقطعها المجتمع فى بلوغ الاشتراكية أو وفق طبيعة هذه الاشتراكية وفى هذه الحالة ألا تصبح التضحية بجانب من حريات المواطنين أمراً لا مفر منه . ؟

وفى عبارة مبسطة : أقدر أكبر من الديموقراطية وقدر أقل من الاشتراكية ؟ حتى يمكن أن نحمى حريات الإنسان وكرامته وآدميته ! وأيه ديموقراطية هذه التى نريد لها قدراً أكبر ؟ أهى ديموقراطية الشعب العامل كما كنا نسميها أو الديموقراطية المعروفة فى الغرب « بالديموقراطية الليبرالية » المرتبطة بحرية النشاط الاقتصادى الفردى ؟

وهل صحيح أن صيغة التحالف ستبقى فعالة عندئذ أم أننا قد نضطر إلى الاحتفاظ بها ذراً « للرماد فى العيون » ؟

وهذا السؤال العريض لا يمكن الإجابة عنه إلا من خلال الإجابة على أسئلة فرعية كثيرة ؟

ماذا حدث خلال هذه السنوات الأخيرة ؟ أصحيح أننا تراجعنا فى أى جانب من جوانب الإصلاح الزراعى ؟ ما هو التطور الذى لحق القطاع العام وهل يمكنه أن يستمر ويزدهر إذا نبذنا التأميم كوسيلة لإحداث التغيرات الاجتماعية ؟

ما الذى لحق حقوق العمال والفلاحين ؟ هل زادت أم نقصت ؟

ما الذى انتهى إليه هدف « تذويب الفوارق بين الطبقات » وهل هو هدف واقعى فى ظل هذه المتغيرات الجديدة . . أم أنه سيبقى فى متحف الشعارات نستخرجه ونرفعه فى المناسبات ؟

والى أى مدى سيؤثر تشجيع القطاع الخاص وما يحدثه من نمو وتراكم رأسمالى على تحقيق هذا الهدف ؟

وعلام تقوم دولة المؤسسات وسيادة القانون ؟ أهى ديموقراطية كاملة . . أو أنها ما زالت ما زالت فى مرحلة التحول ؟ أصحيح أن بقاء الصحافة فى نطاق الاتحاد الاشتراكى يمثل قيدا على حريتها ؟ أصحيح أن إحالة بعض القضايا إلى محاكم أمن الدولة أو بقاء اختصاصات المدعى العام الاشتراكى فى فرض الحراسة يتناقض مع الطمأنينة التى نريد تهيئتها للاستثمار الخاص ويمثل إجراء استثنائيا ؟ ما الذى يمثله نقد السنوات السابقة – وبشدة أحيانا – وما الذى يمثله الموقف من القوتين العظميين ؟ أهناك تحول فى السياسة الخارجية مرتبط بتغير السياسات الداخلية ؟

وهل كنا « خطأة » طوال السنوات الماضية التى سبقت ١٥ مايو ١٩٧١ ثم اكتشفنا فجأة ذلك وأدركنا أن القطاع العام لا يصلح لنا وأن التحولات الاجتماعية لم تكن إلا ستاراً لفساد القيادة السياسية أوإخفاقها وأن الاشتراكية التى حاولنا

تحقيقها لم تورثنا إلا الفقر ، وفتحت الباب أمام الانحراف وظهور طبقة جديدة ؟ وبماذا نعلل ما كان يقوله المسئولون فينا وقتئذ ، ومنهم من يدعو اليوم إلى أفكار جديدة يحاكم من خلالها الماضى كله ؟

كيف لنا أن نفسر ما جاء فى مضابط المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية حينما كان بعض دعاة الحرية اليوم يطالبون وقتئذ بأشد أنواع العزل السياسى ؟

هل هى توبة ؟ أم هى ظروف تغيرت وفرضت تغيراً فى المعالجة وأن لكل مرحلة ظروفها ؟ وأيهما أفضل فى التعليل ؟

وكيف يمكننا أن نستخلص من تجربة السنوات الماضية نظرية للاشتراكية الديموقراطية ؟ وما هو مرجعنا فى هذه الاشتراكية الديموقراطية ؟ ، هل هى نصوص الدستور أو اجتهادات أساتذة الجامعات والمفكرين ؟ وهل سيكون لها مفهوم واحد عند الأحزاب المختلفة ؟ وإذا كانت حماية الوحدة الوطنية أو الحفاظ على السلام الاجتماعى قد يكون مقبولا لدى كل الأحزاب . . فهل يكون مستساغاً أن نقول لحزب يقع قريبا من اليمين أو من إعطاء حجم أكبر للاستثمارات الخاصة . . عليك أن ترتضى أيضا « حتمية الحل الاشتراكى والحفاظ على حقوق العمال والفلاحين » لأن التمسك بتطبيق الاشتراكية ولو شعاراً هو صك الغفران الذى يجعل الحزب وحده فى نطاق المسموح به والمقبول ؟

إن المدخل الطبيعى للرد على هذه الأسئلة يقتضى أن نبدأ بما انتهينا إليه فى التجربة حتى الآن . . فلا أريد لهذه الدراسة أن تتحول إلى مجرد سرد تاريخى متتابع . . أو إلى أن تصبح مجرد دراسة أكاديمية مقسمة إلى أبواب أو فصول يسودها ترتيب البحث العلمى ، بل إننى سأقدم من الموضوعات ما يبدو أكثر اتصالا بالحاضر وتأثيراً على المستقبل . .

لقد كان آخر تتويج لتحولنا إلى الديموقراطية هو السماح بقيام أحزاب سياسية ؟ فما هو موقع هذه الأحزاب من التطورات الاقتصادية والاجتماعية ؟ وإلى أين قد

تقودنا هذه التجربة ؟ وهل كانت تضحية بالاشتراكية كما كنا نفهمها ؟ وهل هى انطلاق ليبرالى مندفع فى إباحة تعدد الأحزاب ؟ أو أنه تطور وئيد محسوب وموجه . . وهل سد هذا التطور ما كنا نسميه فراغاً سياسياً ؟ وهل كفل تعدداً حقيقيا فى الآراء ؟ أو أنه – كما يقول البعض – لا يزال يمثل تحولا من تنظيم « جماهيرى » واحد إلى تنظيم « حزبى » واحد يرتبط بالسلطة ويعيش فى كنفها ويستمد حياته من استناده إليها ، ويقوم على جانبيه تنظيمان هامشيان لا حول لهما ولا قوة . . وأنه لم يقض على كل ملامح « النظام الشمولى » الذى نسبت إليه أزمة الديموقراطية فى مصر !

وهل صحيح أن نظام الأحزاب قد يوجد تناقضاً دستوريا بين سلطات رئيس الدولة بوصفه رئيساً للجمهورية يشارك فى رسم السياسة العامة للدولة مع الحكومة « الحزبية » وبين صلاحياته بوصفه حكماً بين السلطات مستقلا عن سياسة الأحزاب لا ينحاز إلى واحد منها ؟ وهل هناك حلول دستورية للمشاكل التى قد تنشأ عن ذلك ؟

وهل يمكننا أن ندير حواراً « موضوعيا » حول كل هذا بعيداً عن الانفعال والتجريح ؟

وهذه المجموعة من الأسئلة المتعلقة بالأحزاب والثورة هى أول موضوع نتناوله فى هذه الدراسة بالتحليل والبحث . . وأرجو أن يتاح لى بعدها متابعة الإجابة على كثير من الأسئلة المتعلقة بتجربة التحول إلى الديموقراطية لنحاول أن نتبين معالم الاشتراكية الديموقراطية . . من واقع الممارسة والتجربة .